

وثائق إسرائيلية

شروط الحكومة الإسرائيلية لتنفيذ المرحلة الثانية من إعادة الانتشار 1998/1/14* [مقتطفات]

[.....]

• **الميثاق الفلسطيني:** يُطلب من الفلسطينيين أن يغيروا أو يلغوا 26 مادة، من مجموع 33 مادة في الميثاق الفلسطيني، تدعو إلى إبادة إسرائيل. ويجب أن تنشر اللجنة القانونية في المجلس الوطني الفلسطيني بياناً يفصل البنود الملغاة، وأن يصادق المجلس من ثم على البيان.

• **عدم مكافحة الإرهاب وعدم منع العنف:** يدعى الفلسطينيون إلى الامتناع من التحريض والدعاية العدائية.

تطلب إسرائيل من السلطة [الفلسطينية] إقالة عاملين في السلطة وتقديمهم للمحاكمة، بينهم وعَاز في المساجد، يحرضون على العنف ضد إسرائيل. وتشتمل هذه الوثيقة على أكثر من 80 تصريحاً على السنة مسؤولين فلسطينيين كبار وفي وسائل الإعلام الفلسطينية. تشكل تحريضاً على العنف ودعاية عدائية ضد إسرائيل.

كما تطالب إسرائيل بأن تطلق السلطة حملة إعلامية تثقيفية جماهيرية واسعة، تدعو إلى نبذ الإرهاب والعنف وإلى التطبيع مع إسرائيل.

• **تسليم متهمين بالقيام بأعمال إرهابية:** ينبغي للسلطة الفلسطينية الاستجابة للطلبات الرسمية التي قدمتها إسرائيل بتسليم 34 متهماً بالقيام بأعمال إرهابية، بينهم: قائد الشرطة الفلسطينية غازي الجبالي، المطلوب بتهمة الإيعاز إلى رجال شرطة فلسطينيين في أن ينصبوا كميناً لإسرائيليين ويطلقوا النار عليهم؛ قتلة إيطا تسور وابنها إفرام وعمره 12 عاماً؛ مخربون يقفون وراء هجمات انتحارية وهجمات أخرى.

• **مصادر الأسلحة غير القانونية:** ينبغي للسلطة الفلسطينية أن تصدر، بصورة منهجية، جميع الأسلحة غير القانونية، وأن تعاقب من يحمل أسلحة غير قانونية. وعلى السلطة الفلسطينية أيضاً منع تهريب الأسلحة إلى المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية. ويجب إقالة مسؤولين في السلطة الفلسطينية، متورطين في تهريب الأسلحة، من مناصبهم وأن تُسلم إلى إسرائيل الأسلحة والمتفجرات الموجودة في حيازة السلطة الفلسطينية أو في مناطق خاضعة لسيطرتها، والتي تخرق شروط الاتفاق.

• **حجم الشرطة الفلسطينية:** على السلطة الفلسطينية أن تقلص حجم قوات الشرطة التابعة لها. فقد نشرت السلطة ما يقارب 36.000 شرطي في المناطق الخاضعة لسيطرتها، وهي بذلك تجاوزت العدد المسموح به بأكثر من 12.000 شخص.

• **حصار النشاط الحكومي للسلطة الفلسطينية في المناطق الخاضعة لسيطرتها:** تنشط السلطة الفلسطينية في مجالات متعددة في القدس، بدءاً من التعليم والصحة وصولاً إلى الشؤون الدينية، وهي بذلك تنتهك الاتفاق. على السلطة أن توقف جميع أنشطتها في القدس، بما في ذلك نشاط موظفيها الكبار، مثل وزير الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطيني حسن طهبوب، ومفتي السلطة عكرمة صبري. وعلى السلطة الفلسطينية أن تغلق مكتب شؤون القدس في "بيت الشرق"، برئاسة فيصل الحسيني، وأن توقف نشاط قوات الأمن الفلسطينية في القدس.

* "يديعوت أحرونوت"، 1998/1/15.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر: http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx